

اللجنة الاولى

الجلسة ٦

المعقودة يوم الاربعاء

١٧ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٠

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

UN/ISA
JAN 17 1991
UN/ISA

محضر حرفي للجلسة السادسة

الرئيسي : السيد رانا (نيبال)

المحتويات

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.6
13 November 1990
ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى :
Chief of the Official :
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-63038

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥بنود جدول الأعمال ٤٥ الى ٦٦ (تابع) و ١٥٥المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم الاول ممثل رومانيا ،
وسيعرض تقرير مؤتمر نزع السلاح بمفغته رئيسه الحالي .

السيد تشيريل (رومانيا) ، رئيس مؤتمر نزع السلاح (ترجمة شفوية عن
الفرنسية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي بادئ ذي بدء ، بمفغتي الرئيس الحالي لمؤتمر
نزع السلاح ، أن أهنيكم بحرارة على تقلدكم رئاسة اللجنة الاولى . إن خصالكم الشخصية
والمهنية خير ضمان لنجاح مداولات اللجنة . وإن مشاوراتنا وتبادلنا للآراء أششاء
زيارتكم لجنيف في آب/أغسطس الماضي ، بمحبة أمين اللجنة الاولى ، السيد خيرآخي ،
تعزز هذا الاقتناع .

لقد طلبت الكلمة بمفغتي رئيسا لمؤتمر نزع السلاح بغية عرض تقرير المؤتمر عن
دورته لعام ١٩٩٠ .

لقد اتم عام ١٩٩٠ بتغييرات أساسية لم يسبق لها مثيل على الساحة الدولية .
وفيما يتصل بمؤتمر نزع السلاح ، فقد تضاعفت بوادر الاهتمام المتعظم من جانب
المجتمع الدولي به . ويكفيني الاشارة ، على سبيل المثال ، الى العدد الكبير من
ممثلي الحكومات الذين تكلموا في المؤتمر أو بعثوا برسائلهم له .

لقد صدر تقرير مؤتمر نزع السلاح بشأن دورة هذا العام بمفغته وشيقة المؤتمر
CD/1039 بتاريخ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، ونشر بمفغته الملحق رقم ٢٧ للوثائق الرسمية
للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والأربعين (A/45/27) .

إن الوثيقة التي تلخص مناقشات ومفاوضات دورة عام ١٩٩٠ ثمرة مشاورات عديدة متواصلة ، وعمل هام غير رسمي لتنسيق المواقف والوصول الى توافق آراء .

ويتعلق الفصل الثاني من التقرير بتنظيم العمل . وقد انعقد المؤتمر في عام ١٩٩٠ في الفترة من ٦ شباط/فبراير الى ٢٤ نيسان/أبريل ومن ١٢ حزيران/يونيه الى ٢٤ آب/أغسطس . ويتضمن هذا الفصل موجزا لمسائل عدة ، وخاصة جدول أعمال الدورة وبرنامج عملها واشتراك الدول الاعضاء في أعمال المؤتمر ، والرئاسات ، واشتراك الدول غير الاعضاء في المؤتمر ، وتوسيع نطاق عضوية المؤتمر ، وتحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته . وأود أن أسترعي الانتباه الى القرار الذي اتخذته المؤتمر (CD/1036) والوارد في الفقرة ١٧ ويتناول ضمن عدة أمور تعديل بعض مواد النظام الداخلي وتبسيط بعض جوانب عمل المؤتمر .

أود بصفة خاصة أن أذكر أن الدورات السنوية المقبلة للمؤتمر ستقسم الى ثلاثة أجزاء بدلا من جزأين كما كانت القاعدة حتى الآن ، دون أن يؤثر ذلك على المدة الاجمالية للمؤتمر وهي ٢٤ أسبوعا .

ويتناول الفصل أيضا التدابير التي اعتمدها المؤتمر والمتصلة بالحالة المالية ، وكذلك الرسائل الواردة من منظمات غير حكومية .

ويتعلق الفصل الثالث بالاعمال الموضوعية للمؤتمر خلال دورته لعام ١٩٩٠ . ويلخص هذا الجزء من التقرير المداولات حول بنود جدول الاعمال المختلفة علاوة على المواقف التي أعربت عنها المجموعات والوفود بشأن المسائل المختلفة التي نظرها المؤتمر .

وخلال الدورة وضع المؤتمر أطرا تنظيمية لتناول كل بند من بنود جدول الاعمال . وتجدر الاشارة هنا الى أن المؤتمر ، بعد مشاورات غير رسمية طويلة أجراها السفير دونواكي ممثل اليابان وسلفه السفير يامادا ، أنشأ اللجنة المختصة لتناول البند الأول من جدول الاعمال "حظر التجارب النووية" . وقد قوبلت إعادة انشاء هذه اللجنة بعد توقف عملها سبع سنوات بالارتياح ، باعتبارها خطوة هامة تمهد الطريق

لدراسة مقبلة لهذه المشكلة الهامة . ووافقت اللجنة المختصة على أن العمل المضموني بشأن هذا البند من جدول الاعمال ينبغي أن يستمر خلال دورة ١٩٩١ للمؤتمر . وينبغي أن نولي اهتماما كاملا في المستقبل للعمل على الابقاء على توافق الآراء بشأن انشاء وعمل اللجنة المختصة المعنية بالبند الاول من جدول الاعمال "حظر التجارب النووية" وتعزيز توافق الآراء هذا إذا أمكن ذلك . وأرجو أن تسفر المشاورات التي تعقد بين الدورتين ، وبصفة خاصة بمشاركة السفير دونواكي ممثل اليابان ، عن توفير الظروف التي يمكن في ظلها تحقيق هذا الهدف .

وواصل فريق الخبراء العلميين المخصص لدراسة التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، النظر في التجربة الفنية الثانية للفريق . وقد اعتبرت هذه التجربة ذات أهمية خاصة وأوصي بأن تشارك دول أخرى فيها . وكان اشتراك أعضاء فريق الخبراء في عمل اللجنة المختصة بحظر التجارب النووية موضع تقدير ، كذلك كانت وجهة النظر السائدة هي أنه ينبغي للجنة المختصة أن تواصل الاجتماع مع الخبراء في الفريق .

إن عقد اجتماعات غير رسمية خاصة بشأن البندين ٢ و ٣ من جدول الاعمال المعنويين "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" و "منع الحرب النووية" ، بما في ذلك الامور ذات الصلة كافة" سمح باجراء مناقشة أكثر عمقا في المؤتمر بشأن هاتين المشكلتين . ويرد ذكر المناقشات المضمونية حول هذه المسائل في الاجزاء ذات الصلة من التقرير السنوي .

وظل أهم موضوع في المؤتمر هو المفاوضات بشأن ابرام اتفاقية متعددة الاطراف للحظر الشامل والفعال لتطوير وانتاج وتكديس الاسلحة الكيميائية وتدمير تلك الاسلحة . وعلى الرغم من أن وجهة النظر السائدة هي أن توافق الآراء الحقيقي في المجتمع الدولي لم يترجم الى تقدم ملموس مرغوب فيه ، باعداد مشروع اتفاقية ، فإن حجم ونوعية العمل المبذول في هذا الموضوع والوضوح الذي تحقق بشأن عدد متزايد من المشكلات الاساسية في الاتفاقية ، تبعث على الامل ليس فقط في أن توافق الآراء هذا سوف

يتميز ، ولكن أيضا في أن المؤتمر سوف يتمكن قريبا من الاسراع بالمفاوضات من أجل إبرام اتفاقية في المستقبل القريب .

وتعتقد وفود كثيرة أن اتخاذ مبادرة سياسية في شكل عقد دورة للمؤتمر على مستوى وزراء الخارجية سيكون اسهاما كبيرا في تحقيق هذا الهدف . وأود هنا أنؤكد على أن اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية التي يتولى رئاستها بكفاءة السفير هلتيوس ، ممثل السويد ، سوف تستأنف مشاوراتها على أن يتسنى للجميع المشاركة فيها ، وذلك في الفترة من ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر الى ٢١ كانون الاول/ديسمبر من هذا العام ، وستعقد دورة قصيرة في الفترة من ٨ الى ١٨ كانون الثاني/يناير من العام القادم .

وترد المداولات الخاصة باللجنة المختصة التي تتناول البند ٥ من جدول الاعمال "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" في الفقرات من ١١٦ الى ١١٨ . وركزت المناقشة بمفة خاصة على تبادل الآراء بشأن برنامج عمل اللجنة . وواصلت اللجنة النظر في الاقتراحات الموجودة والاضطلاع بدراسة مبدئية للاقتراحات والمبادرات الجديدة . وتم الاتفاق على أن العمل المضموني بشأن هذا البند من جدول الاعمال ينبغي أن يستمر في الدورة المقبلة للمؤتمر . وفي الاستنتاجات الواردة في الفقرات من ٦٣ الى ٦٥ من التقرير ، توصي اللجنة بأن يعاد انشاؤها مع بداية دورة عام ١٩٩١ .

وفي الفقرتين ١٩ و ٢٠ من تقرير اللجنة المختصة المعنية بالترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ، اللتين تتناولان البند ٦ من جدول الاعمال ، توصي اللجنة بأن يواصل المؤتمر السعي لايجاد الطرق والوسائل اللازمة للتغلب على الصعوبات التي تعرقل الجهود المبذولة في سبيل انتهاء المفاوضات بشأن هذه الامور بنجاح . واتفق أيضا على أنه ينبغي اعادة انشاء اللجنة المختصة في بداية دورة ١٩٩١ .

أما اللجنة المختصة للأسلحة الاشعاعية ، التي تتناول البند ٧ من جدول الاعمال ، والتي أشير الي عملها في الفقرات من ١٢٣ الى ١٢٦ ، فقد واصلت النظر في

(السيد تشيريللا ، رئيس
مؤتمر نزع السلاح)

مجموعتين من المسائل وهما : حظر الأسلحة الإشعاعية بالمعنى التقليدي ، والمسائل ذات الصلة بمنع الاعتداء على المنشآت النووية . ويتضح من استنتاجات اللجنة وتوصياتها الواردة في الفقرة ١٠ من تقريرها ، أن عمل اللجنة المخصصة خلال دورتها لعام ١٩٩٠ أسهم على نحو إضافي في توضيح النهج المختلفة بالنسبة للأسلحة الإشعاعية وأن اللجنة أومت بأن يعيد المؤتمر إنشاء اللجنة المخصصة في بداية دورته لعام ١٩٩١ ، على أن تشكل مرفقات تقريرها أساس عملها في المستقبل .

(السيد تشيريللا ، رئيس)

مؤتمر نزع السلاح

وكما جاء في الفقرة ١٣٣ من تقرير اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح ، اتفق على أن الهيكل التنظيمي الذي يتناول هذا البند من جدول الأعمال سيُنظر فيه في بداية دورة عام ١٩٩١ .

إذ اختتم عرضي لتقرير مؤتمر نزع السلاح ، أود أن أشهد قبل كل شيء على المناخ الإيجابي الذي ساد دورة ١٩٩٠ . والحوار الدائر حالياً في العلاقات الدولية ، لا سيما ما اتصل منه بنزع السلاح والتسوية السلمية للعديد من الصراعات ، يسهم في المناخ البناء في المؤتمر ، ويظهر أيضاً قدراً أكبر من الشعور بالمسؤولية . فالتطورات في السياسات الوطنية لمختلف البلدان ، وإعادة تقييم المفاهيم السياسية والاستراتيجية والعسكرية ، يمكن أن توفر قوة دفع لجهود المؤتمر للنهوض بمهمته ، وأن تقوي في نفس الوقت دوره بوصفه هيئة تفاوضية . والقرارات التي اعتمدت في دورة ١٩٩٠ لتعزيز وظائف المؤتمر وزيادة فعاليته بتعديل أسلوب عمله ليتمشى والحقائق الدولية الجديدة تشكل خطوات في ذلك الاتجاه . ينبغي تكثيف هذا الجهد بغية تحسين وظائف المؤتمر من جميع جوانبها ، ويتمين إظهار مزيد من الإرادة السياسية الملزمة . ويتجلى الاهتمام المتزايد بأعمال المؤتمر في العدد الكبير من الدول غير الأعضاء في المؤتمر التي شاركت في أعماله - ٣٩ دولة ، وفي المشاركة الواسعة لرجال الدولة في الاجتماعات العامة ، والرسائل التي وجهتها الحكومات إلى المؤتمر ، والاقتراحات الهامة المكملة المتمثلة بشتى بنود جدول الأعمال . كل هذه العوامل تعزز الرأي بأن جهود المؤتمر ستؤدي إلى إحراز المزيد من التقدم المفيد في المستقبل .

إن تقرير المؤتمر السنوي ، الذي عرضته للتو ، هو بالطبع ثمرة الجهد الجماعي لأعضاء المؤتمر ويعبر عن تصميمهم على التقريب بين وجهات النظر المتعارضة ، ويكفل التحرك صوب مزيد من الاتفاق ، لا في مجال نزع السلاح فحسب ، بل صوب الحاجة إلى الجهود التعاونية المشتركة في المجال المتعدد الأطراف ، على وجه التحديد ، من مفاوضات نزع السلاح .

(السيد تشيريللا ، رئيس
مؤتمر نزع السلاح)

أود أن أعرب ثانية عن شكري لجميع أعضاء المؤتمر ، ورئيس اللجنة المختصة والأمانة ككل ، التي قادها بكفاءة عالية السيد كوماتينا ، أمين عام المؤتمر . فقد كان تعاونه قيما جدا بالنسبة لي في النهوض بمهمتي في إعداد التقرير السنوي - وهي كما كانت دائما مهمة حساسة .

في الختام ، إن الخبرة التي اكتسبناها والنتائج الإيجابية التي حققناها في دورتنا لهذا العام ، وكذلك مناقشات وتوصيات الجمعية العامة ، ستوفر لنا أساسا لإحراز مزيد من التقدم الملموس في عملنا في المستقبل في مؤتمر نزع السلاح ، تمشيا مع روح العصر ومطالب الحياة الدولية .

السيد دونواكي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفدي يا سيادة الرئيس أن ينضم إلى الوفود الأخرى في تقديم تهانيه الصادقة على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة الهامة . ووفدي مقتنع أن اللجنة بتوجيهاتكم القديرة وبمهارتكم ستنهض بمهمتها بنجاح . أود أيضا أن أعرب عن تهانينا لأعضاء مكتب اللجنة الآخرين على انتخابهم .

في غضون العام الذي انقضى منذ أن اجتمعنا في دورة الجمعية العامة الرابعة والأربعين ، شهدنا تغيرات هائلة في الحالة الدولية ، تغيرات تتم بسرعة مذهلة . وندخل الآن حقبة انتقالية حرجية في بحثنا عن نظام عالمي جديد . والحرب الباردة بين الشرق والغرب تصبح شيئا من الماضي . وعملية الحوار والتعاون بدلا من المجابهة التي ابتدأت في أوروبا امتدت إلى أقاليم أخرى ، وشمة دلائل على أنها تنتشر في العالم بأسره . ولكن على الرغم من هذا الأفق المشرق ، فإن انهيار السلم في منطقة الخليج عقب غزو العراق الذي لا يفتقر للكويت يظهر بوضوح أن حقبة ما بعد الحرب الباردة عشية القرن الحادي والعشرين محفوفة بالمخاطر والتقلبات .

تُشار اليوم ، بالحاج أكثر من أي وقت مضى ، مسألة كيفية بناء وصيانة وتدعيم ترتيبات عالمية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ، بما فيها الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ، وكذلك القذائف وغيرها من آليات إطلاق هذه

الأسلحة . لهذا السبب ، يصبح تحديد الأسلحة ونزع السلاح شاغلا لا للدول العظمى عسكريا فحسب ، ولا للحلفين العسكريين الشرقي والغربي فقط ، بل لجميع الاقاليم ولجميع الدول .

في هذا الصدد ، ترحب اليابان من أعماق قلبها بالإنجازات الملحوظة الاخيرة في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفي أوروبا أيضا - مثل التطبيق السلس لمعاهدة إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى (معاهدة القوات النووية المتوسطة) ، والتقدم في محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية ، وتوقيع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اتفاقا بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية وعدم إنتاجها ، والتقدم في المفاوضات المعنية بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، وفي تدابير بناء الثقة والامن ، وما إلى ذلك . واليابان ، يحدوها أمل قوي أن يكون لهذه الإنجازات تأثير إيجابي على المحادثات المتعددة الأطراف والمفاوضات الدائرة بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي تدور في محافل دولية أخرى مثل مؤتمر نزع السلاح .

توفر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إطارا قانونيا هاما للمواءمة بين معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وبالتالي ضمان أمن العالم . وتعتقد اليابان أنه ينبغي لكل دولة طرف في المعاهدة أن تمتثل بأمانة لالتزامات المعاهدة من جوانبها الثلاثة - وهي على وجه التحديد عدم الانتشار ونزع الأسلحة النووية والاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

والمؤتمر الاستعراضي الرابع لأطراف المعاهدة حقق إنجازا هاما من خلال مداولات متعمقة تناولت جميع هذه المجالات الثلاثة . من هذا المنطلق كان الاستعراض أكثر شمولاً من الاستعراضات الثلاثة التي أُجريت في مؤتمرات الاستعراض الثلاثة السابقة ، ولكن ، للأسف ، لم تعتمد وثيقة المؤتمر الختامية بتوافق الآراء على الرغم من الجهود الدؤوبة التي بذلتها الوفود ، التي حضرت المؤتمر ، أثناء الجلسات ليلة بعد ليلة .

وفي اللجنة الرئيسية الثانية للمؤتمر ، التي تناولت التدابير المحددة لعدم الانتشار ، سلم الجميع بضرورة زيادة تعزيز نظام عدم الانتشار ، وقُدمت مختلف مقترحات حتى محددة وبشءاء في مجال مراقبة المصادرات من المواد والمعدات النووية ، وفي مجال نظام الضمانات . ومن بين ذلك ، تم التأكيد على الالتزام غير المشروط للدول الأطراف بإبرام وتنفيذ اتفاق ضمانات من نوع ضمانات معاهدة عدم الانتشار . وتم التوصل إلى توافق في الآراء يقضي باعتبار تطبيق الضمانات بالكامل شرطا ضروريا لنقل المواد والمعدات النووية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

وفي اللجنة الرئيسية الثالثة ، التي تناولت استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، تم التأكيد على ضرورة اتخاذ تدابير لإعطاء معاملة تفضيلية للدول النامية الأطراف في المعاهدة . وكذلك تجلّى اهتمام المجتمع الدولي اهتماما شديدا بالأمان في المنشآت النووية .

وعلاوة على ذلك ، وفي اللجنة الرئيسية الأولى التي تناولت نزع السلاح النووي ، تم التوصل إلى تفاهم عريض مشترك فيما يتعلق بمسألة عدم الانتشار بموجب المادتين الأولى والثانية من المعاهدة . وأحرز أيضا تقدم ملموس في مناقشة مسألة الضمانات الأمنية التي تقدم للدول غير الحائزة لأسلحة نووية .

وبصفة عامة ، يمكن أن نخلص إلى أن المؤتمر الاستعراضي الرابع قد نجح في إعداد أساس مفيد لمؤتمر تمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥ . وكان اشتراك الصين الشعبية وفرنسا كمراقبين لأول مرة ، حدثا هاما آخر من وجهة النظر الخاصة بتعزيز عالمية هذه المعاهدة . وبطبيعة الحال ، ترى اليابان أنه ينبغي تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لفترة تتجاوز كثيرا عام ١٩٩٥ ، ولن تألو اليابان جهدا في تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار .

ونظرا لرغبة الشعب الياباني الصادقة ألا تحدث قط مأساة نووية مرة أخرى ، صاغت اليابان تبذل على مر السنين جهودا كبيرة لضمان التوصل إلى حظر للتجارب النووية . ومن ثم ، لا يسمع اليابان إلا أن تعرب عن عميق أسفها لأن التجارب الجوفية للتفجيرات النووية تُجرى كل عام .

إن الحظر الشامل للتجارب مسألة هامة في ميدان نزع السلاح النووي . ومع التسليم بأن مسألة الحظر الشامل للتجارب ترتبط ارتباطاً عضوياً بذات الأساس الذي يقوم عليه الأمن الوطني للدول ، ترى اليابان أن من الأهمية بمكان إحراز تقدم تدريجي نحو تحقيق حظر تجارب كهذا باعتباره جزءاً من عملية فعالة لنزع السلاح النووي .

وانطلاقاً من وجهة النظر هذه ، ترحب اليابان بصيغة خاصة بقيام مؤتمر نزع السلاح بإعادة إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية هذا العام لكي تستأنف العمل المضموني بشأن هذا البند من جدول الأعمال بعد انقطاع دام سبع سنوات . وفي هذا الصدد أيضاً ، تعرب اليابان عن عظيم تقديرها للمرونة التي أبدتها مختلف الدول المعنية بشأن هذه المسألة .

وتعرب اليابان عن وطيد الأمل بأن يعاد إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية عند بداية دورة ١٩٩١ لمؤتمر نزع السلاح بنفس الولاية التي اضطلعت بها هذا العام ، بغية مواصلة الأعمال المضمونية بشأن حظر التجارب النووية . واليابان من جانبها تعقد العزم على مواصلة تقديم إسهاماتها الإيجابية في هذه الأعمال . وعلاوة على ذلك ، تأمل اليابان بقوة في أن تشترك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في أعمال هذه اللجنة .

إن إنشاء نظام عالمي للكشف عن الأحداث الاهتزازية سيكون أمراً لا غنى عنه لتحقيق حظر شامل للتجارب . وفي هذا الصدد ، تعرب اليابان عن تقديرها البالغ للأعمال المفيدة التي يقوم بها فريق الخبراء العلميين الآن داخل مؤتمر نزع السلاح ، وتحت أكبر عدد ممكن من الدول على الاشتراك في تجربة الفريق التقنية الثانية واسعة النطاق .

أما فيما يتعلق بمؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، والذي سيعقد في نيويورك في كانون الثاني/يناير من العام المقبل ، فترى اليابان أن هذا المؤتمر يوفر فرصة أخرى لمناقشة مختلف السبل والوسائل الرامية إلى تحقيق حظر شامل للتجارب . ونظراً للاهتمام واسع النطاق الذي تحظى به هذه المسألة - كما تجلّس في

المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي عقد مؤخرا - ترحو اليابان أن تتحول المناقشة في مؤتمر التعديل القادم إلى مناقشة بناءة قدر الإمكان من خلال التعاون والتفاهم المتبادل بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية . وانطلاقا من وجهة النظر هذه ، ستشارك اليابان في المؤتمر . وفي الوقت نفسه تود اليابان أن تؤكد من جديد أن أكثر السبل واقعية للتوصل إلى هدف الحظر الشامل للتجارب هو اتباع نهج تدريجي في تناول المسألة في مؤتمر نزع السلاح ، الذي يعمد الهيئة التفاوضية متعددة الأطراف الوحيدة بشأن مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح .

وعلاوة على ذلك ، ترحب اليابان بتوقيع بروتوكولات التحقق الملحقه بمعاهدة عتبة حظر التجارب ، ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، والتصديق اللاحق على المعاهدتين وبروتوكولاتهما . وتنتظر اليابان بفارغ الصبر أن تنتقل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - في أقرب وقت ممكن - إلى المرحلة المتوسطة التالية من المفاوضات وفقا للنهج الكامل وعلى مراحل المتفق عليه بين كل البلدان في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ .

نظرا لتزايد القلق بشأن استخدام الأسلحة النووية وانتشارها ، فقد أصبح الأبرام المبكر لاتفاقية قابلة للتحقق وتنظم اليها جميع الدول بشأن الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية أمرا يتسم بأهمية كبرى وضرورة ملحة . وكخطوة محددة رئيسية نحو هذا الهدف ، أبرمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في حزيران/يونيه من هذا العام معاهدة ثنائية تتعهد الدولتان بمقتضاها بتدمير معظم اصلحتهما الكيميائية ووقف انتاجها . وترحب اليابان بمدق بهذا التطور .

وفي أعقاب مؤتمر باريس الذي عقد في كانون الثاني/يناير من العام الماضي ، ومؤتمر كانبرا بين الحكومات والصناعة المعني بحظر الأسلحة الكيميائية ، وصلت التوقعات إلى ذروتها بأن مؤتمر نزع السلاح يحرز تقدما كبيرا في المفاوضات على الاتفاقية . بيد أنه للأسف توقفت المفاوضات تماما بسبب مسائل عديدة حاسمة ، مثل المسائل المتعلقة بالتحقق . وكما هو الحال دائما ، تعد المرحلة النهائية أصعب

المراحل التي يواجهها المتفاوضون . ففي هذه المرحلة تطفو على السطح الخلافات في المواقف التي لم تعالج معالجة كاملة . وفي هذه المرحلة ايضا تصبح الارادة السياسية القوية من جانب الدول الاطراف في المفاوضات امرا لا غنى عنه لتحقيق طفرة فيها .

وتعد المفاوضات الرامية الى إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية فريدة في نوعها من حيث ان هدفها هو إبرام معاهدة نزع سلاح متعددة الاطراف ، معاهدة تؤخذ بعهد جديد بحق وذات نطاق واسع لم يسبق له مثيل . وفي اثناء اجراء المفاوضات ، يتعين علينا ان نأخذ في الاعتبار كل معاهدات نزع السلاح وتحديد الأسلحة الاخرى القائمة حاليا ، في حين ينبغي في الوقت ذاته ان نحرص تقدما يتجاوزها جميعا .

واهم جانب تتسم به هذه المفاوضات هو المسألة المتعلقة بنظام تحقق كالمتموخي في الاتفاقية . وبطبيعة الحال سنكون مبالغين ان نتوقع انشاء آلية تحقق محكمة مائة في المائة . ولذلك ، فالمهم الان هو إعداد مشروع اتفاقية ، في أقرب وقت ممكن ، يتضمن آلية للتحقق تكون فعالة ويموّل عليها بدرجة معقولة ، مع مراعاة جانب التكلفة بالقياس الى الفوائد في هذه الآلية فضلا عن الخبرات المكتسبة في تجارب التفتيش الوطنية التي تجريها الدول الاعضاء .

وتود اليابان ان تفتنم هذه الفرصة لكي تؤكد من جديد أنها لا تمتلك ، ولا تعتزم ان تمتلك اي اسلحة كيميائية ، ولذلك تعلن اليابان عن عزمها أن تصبح ، جنبا الى جنب مع دول اخرى ، إحدى الدول الموقعة الاصلية على الاتفاقية عند اختتام المفاوضات بنجاح .

إن الامم المتحدة تعتبر أهم منظمة عالمية لاسرة الامم في عالم اليوم ، ولاتزال اللجنة الاولى للجمعية العامة تظلع بدورها الهام كمحفل تتقارع وتناقش فيه بمراحة وجهات النظر التي تمثل التطلع الصادق لكل الدول الى عالم يخلو من الأسلحة .

وفي هذا العام ، وافق مؤتمر نزع السلاح على تدابير محددة خاصة لتحسين وتعزيز عمله . وبالإضافة الى ذلك ، اعتمدت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة مجموعة من التدابير الهامة للترشيد . وتشمل اليابان في أن تسعى أيضا اللجنة الأولى من جانبها ، كما فعلت في السنة الماضية ، الى تقليل عدد مشاريع القرارات المطلوب اعتمادها . ومراعاة للحالة الدولية المتغيرة ، ينبغي بذل كل جهد لتجنب اعتماد عدد كبير من مشاريع القرارات ، ودمج مشاريع قرارات مماثلة ، واعتمادها بتوافق الآراء كلما أمكن ذلك . وبهذه الطريقة ، تصبح الرسائل الصادرة عن هذه اللجنة والمراد ابلاغها الى المجتمع الدولي ، أوضح في معانيها ومستحظى بأهمية أكبر دون شك .

وشمة جانب هام آخر أيضا لأنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بنزع السلاح . ففي هذا العام عقد برعاية إدارة شؤون نزع السلاح اجتماع اقليمي بشأن تدابير بناء الثقة في منطقة آسيا والمحيط الهادي في كاتماندو ، نيبال ، وعقد مؤتمر بعنوان "الاتجاهات الجديدة في العلم والتكنولوجيا وآثارها في السلم والامن الدوليين" في سينداي ، اليابان . وكان كلاهما ناجحين تماما في تعزيز التفهم الدولي لمشاكل نزع السلاح عن طريق اشتراك خبراء من مختلف المهن ، وعن طريق تبادل الآراء من منظور واسع يجمع بين عدة تخصصات . وتعتزم اليابان أن تواصل الإسهام في أنشطة الأمم المتحدة هذه بالتعاون مع إدارة شؤون نزع السلاح . وشمة مثال آخر لأنشطة الأمم المتحدة هو التقرير المتعلق بمسألة التحقق المقدم من الامين العام الى الجمعية العامة . وتعتزم اليابان أن تنظر على نحو جاد في التوصيات الواردة في هذا التقرير . وإضافة الى ذلك ، نرجو اليابان أن تسفر الدراسة التي يجريها فريق الخبراء بشأن مسألة نقل الأسلحة التقليدية عن نتائج مفيدة .

وليس شمة شك في أن تحديد الأسلحة ونزع السلاح يمكن أن يؤدي دورا هاما في سبيل سلم واستقرار العالم . وفي الوقت نفسه علينا أن ندرك أنه ليس في عالم الواقع عما سحرية يمكن أن تحقق عالما مثالشا على الفور . بدلا من ذلك ، علينا أن نعالج كلا من هذه المسائل بصبر وواقعية . وعلينا في الوقت نفسه أن نأخذ في الاعتبار بكل عناية

المتطلبات الامنية للأمم . وعن طريق هذا النهج وجده سيتسنى لنا إحراز تقدم في سبيل تحقيق نظام عملي قابل للتحقق لتحديد الأسلحة ونزع السلاح .

في السنوات التي انقضت منذ الحرب العالمية الثانية ، استرشدت اليابان ، بموجب دستورها السلمي ، بتمهيم شعبها رسميا على ألا تصبح اليابان مرة ثانية دولة عسكرية تهدد جيرانها ، بل تسهم في استقرار العالم بالسبل السلمية . ومن ثم تلتزم اليابان بمبادئها غير النووية الثلاثة وتفرض قيودا مشددة على تصدير الأسلحة . هذه هي وجهة النظر التي يبحث المجلس التشريعي على ضوءها مشروع تشريع جديد بعنوان "قانون الأمم المتحدة للتعاون السلمي" . وكما ذكر السيد ناكاياما ، وزير خارجية اليابان ، في بيانه الى الجمعية العامة بتاريخ ٢٥ ايلول/سبتمبر ، يهدف التشريع الى تمكين اليابان من أن تفضل بمسؤوليات أكبر فيما يتعلق بأنشطة الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والامن الدوليين ، والاشتراك في الجهود الدولية الداعمة لهذه الأنشطة .

وأود أن أختتم بياني بالتاكيد مجددا على أن اليابان ستواصل العمل مع كل الدول الاخرى ، لاسيما الأمم المتحدة بوصفها أهم مؤسسة في أسرة الأمم ، في سبيل قضية استتباب السلم والاستقرار الدوليين .

السيد هو زيتونغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : أرجو السماح

لي في البداية بأن أعرب ، بالنيابة عن الوفد الصيني ، عن تهاني الحارة لكم - انتم الممثل البارز لبلد صديق ومجاور للصين - لانتخابكم رئيسا للجنة الاولى للجمعية العامة في دورتها الحالية . وأنا على اقتناع بأنه من خلال خبرتكم الفنية وقدرتكم الدبلوماسية البارزة ، ستستطيعون الوفاء بمهمتكم النبيلة بفعالية . وأود أيضا أن أهنئ باقي أعضاء المكتب على انتخابهم . وبإمكاني أن أؤكد لكم أن وفد الصين سيتعاون برشاستكم تعاوننا وثيقا مع المكتب ومع سائر الوفود . وفي الوقت ذاته أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر ملفكم السفير تيلهاردات على إسهاماته الملحوظة .

إن هذا العام يسجل بداية التسمينات والعقد الثالث لنزع السلاح . وإذا نظرنا الى الثمانينات ، فإننا نرى أن العالم شهد حقبة تاريخية فذة . فبفضل الجهود

المشتركة التي بذلتها شعوب جميع البلدان ، أحرز بعض التقدم في أثناء العقد الثاني لنزع السلاح ، وعزز الدفع لإحراز نزع السلاح والسلم ، وقلت حدة المواجهة العسكرية . وفي الوقت الحالي ، يمر العالم بتغيرات عميقة الغور . فتوحدت ألمانيا ، وتزايد التعاون الإقليمي ، وأخذ الاتجاه نحو تعددية الاقطاب يتطور بصورة أوضح . ومع ذلك ، لا يزال هناك عدد كبير من المغارقات السياسية والاقتصادية والوطنية في عالمنا الراهن ، ولا يزال يتعين القضاء على سياسات التناحر من هذه الحقبة التاريخية . وفي بعض المناطق أخذت تظهر أوضاع متوترة ومعقدة . ويقف العالم في منعطف يحل فيه نمط جديد من الأوضاع العالمية محل النمط القديم . لقد أصبح مطلب عصرنا هو إنشاء نظام سياسي دولي جديد على أساس المبادئ الخمسة للتعاون السلمي .

وفي السنوات الأخيرة أحرز تقدم جديد في ميدان نزع السلاح . وتوصلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى اتفاق ، من حيث المبدأ ، بشأن التخفيض الجزئي للأسلحة الاستراتيجية النووية ، واتفقتا على وقف انتاج أسلحتيها الكيميائية وبدء تخفيضها . ويتوقع إحراز تقدم في المفاوضات حول تخفيض القوات التقليدية في أوروبا . وفي الميدان المتعدد الأطراف ، استطاع المجتمع الدولي أن يبذل جهودا كبيرة وحقق عددا من النتائج المشجعة : فالمفاوضات التي يعقدها مؤتمر نزع السلاح حول اتفاقية لفرز حظر عام على الأسلحة الكيميائية وتدميرها الكامل جارية بشكل متعمق ، ولقد أعيد إنشاء اللجنة المختصة بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية بعد تعليق دام سبعة أعوام ، وتوصل ترشيح عمل هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح الى نتائج مبدئية وتوصلت اللجنة الى توافق في الآراء حول بعض المسائل التي ظلت معلقة دون حل لسنوات عديدة ، وقد بذل عدد كبير من دول عدم الانحياز والدول المحايدة جهودا دؤوبة وتقدمت بعدة اقتراحات ومقترحات في اللجنة الأولى وغيرها من الوكالات والاجتماعات المتعددة الأطراف بغية وضع حد لسباق التسلح وتعزيز نزع السلاح . ووفد الصين يرحب بكل هذه التطورات .

وفي الوقت نفسه لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن العالم لا يزال بعيدا عن الهدوء ومازال يتعين القضاء على سبب التوتر في العالم . وإزاء استمرار سباق التسلح ونظرا لأن

مهمة نزع السلاح مهمة شاقة ، يحتاج المجتمع الدولي الى بذل المزيد من الجهود النشطة . ويتعين حتى على الدولتين العظميين أن تعترفا بأن ترسانتهما النووية والتقليدية ، وهي أكبر الترسانات في العالم ، تستطيع تدمير العالم مرات عديدة . وفي الوقت ذاته ، لم يتقدم نزع السلاح المتعدد الاطراف كما كان متوقعا ، وذلك لاسباب معروفة جيدا ، ولم تحظ تطلعات عديدة ومطالب معقولة للمجتمع الدولي بالاهتمام المناسب ، وكثير ما اغفل الدور الهام الذي تخطع به وكالات نزع السلاح المتعددة الاطراف او قلل من اهميته . ولا تزال عملية نزع السلاح يعوقها الميل الى القاء المسؤوليات في مجال نزع السلاح على الغير وتغيير اهداف نزع السلاح .

وانتهجت الصين بشكل دائم سياسة خارجية مستقلة تقوم على السلم . ومافتئت تبذل الجهود التي لا تكل من أجل حفظ السلم العالمي والنهوض بالتنمية لكل بلدان العالم . وعارضت باستمرار سباق التسلح . وأيدت الحظر الشامل والتدمير الكامل لكل الأسلحة النووية والفضائية والكيميائية والبيولوجية ، كما أيدت تخفيض الأسلحة التقليدية وتخفيضها هائلا . واتخذت الصين موقفا بناء وفعالا تجاه مسألتى تحديد الأسلحة ونزع السلاح . وقامت بمبادرة من جانبها تمثلت في اتخاذ سلسلة من الإجراءات العملية في مجال نزع السلاح .

وما فتئت الحكومة الصينية تعلق أهمية كبيرة على مسألتين نزع السلاح النووي ومنع نشوب حرب نووية ، وهي لم تتضمن قط من مسؤولياتها في هذا الصدد . وأعلنت الصين رسميا عن حيازتها للأسلحة النووية في اليوم الأول لحدوث ذلك . وهي لن تكون أبدا البادئة في استخدام الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف . وتعهدت الصين ألا تستخدم أو تهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو ضد المناطق الخالية من تلك الأسلحة . وكررت الصين تأكيد تعهداتها هذا في المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد منذ وقت غير بعيد .

ولحكومة الصين رأي ثابت مؤداه أنه إلى أن يتحقق الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية ، فإنه يتعين على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد ألا تكون البادئة في استخدام الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف ، وأن تتعهد دون قيد أو شرط ألا تستخدم أو تهدد باستخدام تلك الأسلحة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من هذه الأسلحة . وعلى ذلك تؤيد الصين إبرام اتفاق دولي بشأن عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية وبشأن وضع مك قانوني دولي ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمناطق الخالية من هذه الأسلحة . وقد كرر وزير خارجية الصين شيان شيتشن تأكيد هذا الموقف في الكلمة التي ألقاها مؤخرا في الدورة الحالية

للجمعية العامة . ونأمل في أن تلقى المقترحات السابفة ذكرها والتي طرحتها الصين استجابة ايجابية من جميع الدول الاخرى الحائزة للأسلحة النووية .

ومما لا شك فيه أن مسألة نزع السلاح النووي تظل على رأس المسائل المدرجة على جدول أعمال نزع السلاح . إن الإعلان الخاص باعتبار فترة التسمينات العقد الثالث لنزع السلاح الذي ورد في وثيقة وضعتها هيئة نزع السلاح هذا العام يؤكد أنه ينبغي لنا أن نواصل السعي على نحو عاجل في الميدان النووي من أجل إجراء تخفيضات في الأسلحة النووية في وقت مبكر ، والقضاء عليها في نهاية المطاف . ويقع مفتاح الطريق المؤدي إلى تحقيق هذا الهدف في أيدي الدولتين العظميين اللتين تمتلكان أكبر الترسانات النووية . ويتعين على هاتين الدولتين أن تفيًا بمسؤولياتهما الخاصة بإخلاء حقيقي فتكونا على رأس الدول البادئة في وقف التجارب على الأسلحة النووية وإنتاجها وتطويرها وفي تخفيض كل أنواع الأسلحة النووية في وقت مبكر سواء كانت توزع في الداخل أو في الخارج . وسيؤدي ذلك إلى تهيئة الظروف المؤاتية لعقد مؤتمر دولي له طابع تمثيلي واسع بشأن نزع السلاح النووي بمشاركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية . ويجسد القرار ١١٦/٤٤ دال بشأن مسألة نزع السلاح النووي الذي اتخذته الجمعية العامة مرة أخرى بتوافق الآراء في دورتها الرابعة والأربعين التطلعات والمطالب المشتركة للمجتمع الدولي في هذا الخصوص . ونأمل في أن تؤكد الجمعية العامة هذه التطلعات والمطالب مرة أخرى هذا العام أيضا . ومترحب الصين في هذا الصدد بإجراء مفاوضات معجلة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبإبرام اتفاق ايجابي بينهما . ونؤمن أيضا بأن السلم العالمي كل لا يتجزأ ، وأن أمن جميع البلدان والمناطق له أهمية متساوية ، لذلك ، يتعين أن تسهم جميع الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح في حفظ السلم والأمن للعالم بأسره ، وألا تعرض للمخطر المصالح الأمنية للبلدان والمناطق الأخرى . ومن ثم ينبغي أن يتم تسريح القوات التي يجري تخفيضها ، وأن تدمر الأسلحة التي تخفض نتيجة لذلك دون أن تنتقل أو يعاد وزعها في مناطق أخرى . وستكون هذه الخطوة موضع ترحيب من شعوب العالم .

لقد كان المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار الذي عقد مؤخرا في ظل خلفية التغيرات المذهلة على المسرح الدولي من المؤتمرات الهامة ، إذ أنه عبّر عن الرغبة المشروعة لعدد كبير من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في فرض حظر شامل على الأسلحة النووية وفي بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية . وقد أرسلت الحكومة الصينية وفدا الى هذا المؤتمر بمفغة مراقب ، وهي خطوة تبين نهجنا الإيجابي تجاه مسألة نزع السلاح النووي والحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية ، وتبرهن على الأهمية التي تعلقها الصين على ذلك المؤتمر الاستعراضي .

وبغية كفالة السلم والأمن والاستقرار في العالم ، تتبع الحكومة الصينية سياسة شابتة تقوم على عدم تأييد انتشار الأسلحة النووية أو التشجيع عليه أو الاشتراك فيه ، وعدم مساعدة البلدان الأخرى في استحداث هذه الأسلحة . وفيما يتعلق بالتعاون الدولي في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، اتخذت حكومتنا نهجا فعالا وحكيما ومسؤولا . والتزمت الصين ، بوصفها عضوا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التزاما مخلصا بالنظام الأساسي للوكالة . وتشترط الصين فيما يتعلق بمصادراتها النووية أن تقبل الدول المستوردة لها ضمانات هذه الوكالة ، وقد قدمنا تأكيدات بأن واردات الصين النووية تستخدم في الأغراض السلمية . ووقعت الصين اتفاقا مع الوكالة تخضع بموجبه بشكل طوعي بعض مرافقها النووية لضمانات الوكالة . وبذلك تكون الصين قد أسهمت بنصيبها في منع انتشار الأسلحة النووية . وعلاوة على ذلك ، نرى أن منع انتشار الأسلحة النووية لا يشكل في حد ذاته الهدف النهائي ، بل انه خطوة في عملية تحقيق حظر شامل وتدمير كامل للأسلحة النووية . وإذا كان لاحد أن يتستر تحت ذريعة منع الانتشار النووي ويغرض كل أنواع القيود على الأنشطة المشروعة التي تمارسها البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بينما يتنمّل من مسؤوليته عن نزع السلاح النووي ، فمن الطبيعي أن تشير مثل هذه الممارسة امتعاض تلك البلدان بشكل عام وأن تقوض في الوقت ذاته نظام عدم الانتشار النووي .

وتتفهم الصين الرغبة التي أبدتها دول كثيرة غير حائزة للأسلحة النووية في التوصل الى حظر للتجارب النووية في وقت مبكر ، ونؤيد فرض حظر تام للتجارب النووية في سياق نزع السلاح النووي الكامل . وقد شاركت الصين مشاركة فعالة في أعمال اللجنة الخمسة المعنية بحظر التجارب النووية ، التي أعاد انشاءها مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٠ .

وأيدت الصين منذ البداية انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلم من جانب البلدان المعنية في مناطق شتى من العالم يتم الاتفاق عليها من خلال المفاوضات . ونرى أن على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحترم وضع المناطق الخالية من الأسلحة النووية ، وأن تتعهد بالتزامات مقابلة ، لأن ذلك يمثل تدبيراً فعالاً لا يسهم في تحقيق أمن واستقرار جميع المناطق ، ويعزز نزع السلاح النووي . وانطلاقاً من هذا الموقف المبدئي وقعت الصين وصدقت على البروتوكولات ذات الصلة بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والمعاهدة الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ .

وما فتئت الصين ترى أيضاً أن من الأمور الحتمية اجراء تخفيضات هائلة في الأسلحة التقليدية جنباً الى جنب مع الجهود الحماسية المبذولة لتعزيز نزع السلاح النووي . وكما جاء في الإعلان الخاص باعتبار التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح ، ينبغي لنا أن نسعى لإجراء تخفيضات في الأسلحة والقوات في سائر أنحاء العالم ، خصوصاً في المناطق التي لديها أكبر تركيز للأسلحة كما هو الحال في أوروبا . لهذا تتحمل الدول الكبرى التي تمتلك أكبر ترسانات الأسلحة التقليدية المتطورة للغاية مسؤولية خاصة . وفي هذا الصدد ، نرحب بالزخم والتقدم الإيجابيين في المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وفي المفاوضات بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا . ونأمل في أن تسفر هذه المفاوضات عن التوصل في وقت مبكر الى اتفاقات لإجراء خفض هائل في الأسلحة التقليدية ، لأن هذا لن يخدم مصالح الاستقرار والأمن في أوروبا فحسب ، بل سيساعد أيضاً في تعزيز أمن جميع بلدان العالم ، وسيترك بالتالي أثراً ايجابياً على نزع السلاح التقليدي في مناطق أخرى . وبغية ضمان السلم

والامن والاستقرار على الصعيد الدولي ، يتعين على جميع الدول أن تمتنع عن السعي الى التسلح بشكل يتجاوز متطلباتها الدفاعية ، ولا ينبغي لأي بلد أن يشترك بأي حال في عدوان مسلح على البلدان الاخرى أو يتدخل في شؤونها . وبينما تحافظ جميع البلدان على قدراتها الدفاعية الضرورية ، فإن من المهم أيضا أن تعزز نزع السلاح التقليدي باتخاذ اجراءات عملية .

إن المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية خاصة بحظر كامل وتدمير شامل للأسلحة الكيميائية جارية على قدم وساق . وأصبحت محور العمل في مؤتمر نزع السلاح ، وحظيت باهتمام واسع النطاق داخل المجتمع الدولي . وبفضل المشاركة الفعالة والجهود المتضافرة التي تبذلها الدول الأعضاء ، والعدد المتزايد من الدول غير الأعضاء شملت المفاوضات مسائل عديدة . ومع ذلك ، لاتزال صعوبات واختلافات خطيرة قائمة .

من المعتقدات الشائعة أن إمكان حدوث طفرة أو وقت حدوثها يعتمد الى حد كبير على ما إذا كان لدى البلدان الحائزة لترسانات كيميائية ضخمة الإرادة السياسية الكافية للاضطلاع بمسؤوليتها الخاصة من الناحية العملية . فالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد التزما الآن بوقف انتاج الأسلحة الكيميائية وبتخفيض ترساناتهما الكيميائية تدريجيا . وهذه خطوة جديرة بالترحاب . لكن ، في الوقت نفسه ، يطالب المجتمع الدولي بتأكيدات غير مشروطة بعدم استخدام الأسلحة الكيميائية وبتدمير سريع وكامل وغير مشروط لجميع ترساناتهما الكيميائية ومرافق الإنتاج الحالية . ولابد من التأكيد مشددا على أن الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية وتدميرها الكامل الهدف الاساسي للاتفاقية والاساس الوحيد للمفاوضات . وهذا هو مفتاح النجاح في المفاوضات .

والصين ، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة الكيميائية وضحية لها في الماضي ، قد دأبت على تأييد الحظر الشامل والتدمير الكامل للأسلحة الكيميائية والتحقيق السريع لعالم خال من الأسلحة الكيميائية . وقد شاركنا مشاركة فعالة في المفاوضات الخاصة بالاتفاقية في مؤتمر نزع السلاح ، ونحن نسعى مخلصين لإبرام مبكر لاتفاقية دولية فعالة ذات ملطة عالمية يمكن أن تمتد أمام تجارب الزمن . وإذ نأخذ هذا في الاعتبار ، نؤيد أن يقام - بموجب الاتفاقية - نظام للتحقق رشيد فعال قابل للبقاء ، بما في ذلك التفتيش بناء على تحد ، بغية الحيلولة دون حدوث انتهاكات للاتفاقية وإساءات استخدام عملية التحقق . وفي هذا الصدد ، يكون من الضروري القيام بكل ما يلزم لتمكين جهاز الاتفاقية من الاضطلاع بدوره الرائد . ولابد من إيلاء الاهتمام للقضايا الهامة مثل المساعدة والامن غير المنقوص والأسلحة الكيميائية القديمة بل وإيجاد حلول لهذه القضايا .

إن السلم والتنمية هدفان وتطلعان تتشاطرهما كل شعوب العالم ، ومسألة التنمية لها أثر مباشر على السلم والأمن العالميين في كل البلدان . ولهذا ما فتئنا نؤمن بضرورة أن يكون لكل بلدان العالم - كبيرة أو صغيرة قوية أو ضعيفة - حق متساو في المشاركة في التداول والتفاوض وفي حل قضايا نزع السلاح . ويجب ألا تكون مسألة نزع السلاح حكرا على قلة من الدول الكبرى دون مشاركة الدول الأخرى . ولابد من الاحترام التام للمصالح المشروعة والمطالب العادلة لجميع البلدان . إن جهود نزع السلاح الشئانية ، لئن كانت ضرورية في حد ذاتها ، لا يمكن أن تكون بديلة عن جهود نزع السلاح ذات الطابع الإقليمي أو العالمي . ولابد أيضا من العمل على تمكين آلية نزع السلاح متعددة الأطراف من أداء دورها الهام بقدر أكبر وتحقيقا لهذه الغاية توج ترشيد عمل هيئة نزع السلاح هذا العام بنتائج أولية . إن الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة أشنى على هذا الإصلاح وأعلن أنه :

"... قد آن الأوان للنظر في تبسيط عمل هيئات نزع السلاح الأخرى كذلك . وهذا التبسيط لازم لتمكين المنظمة من معالجة القضايا التي تقتضي بذلك جهد دولي متضافر" . (A/45/1 . ص ٢٦)

ونحن نؤيد أي مقترح يساعد على تعزيز مركز آلية نزع السلاح متعددة الأطراف ودورها . لاتزال شعوب العالم تواجه طريقا شاقا طويلا في العمل من أجل صيانة السلم ونزع السلاح . إن عالمنا زاهر بالتحديات الجديدة وفي الوقت ذاته بالغرم المباشرة بالنجاح . وفي الدورة الحالية للجمعية العامة سيشارك وفد الصين في أعمال اللجنة الأولى بنهج إيجابي عملي وبموقف بناء من التعاون . سنقدم هذا العام مرة أخرى مشاريع قرارات حول مسألتنا نزع السلاح النووي والتقليدي . وكلتا هاتين هدفنا هاما للمعقد الثالث لنزع السلاح . ونود أن نحظى بتأييد كل الوفود وتعاونها . كما سيدرس الوفد الصيني أيضا دراسة جادة كل مشاريع القرارات والاقتراحات والأفكار الأخرى المقدمة من جانب هتي الأطراف والمفضية الى السلم والأمن ونزع السلاح ، وسنؤيدها تأييدا نشطا . ونحن على استعداد للانضمام الى الوفود الأخرى في الإسهام في إنجاح عمل

اللجنة الاولى خلال الدورة الحالية للجمعية العامة ، وفي إحراز تقدم في مجال نزع السلاح .

السيد نعيم عرفه (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن مدى اغتباط وفد بلادي إذ يراكم - سيادة الرئيس - تتراسون أعمال اللجنة الاولى . وإنني على ثقة بأنه بفضل قيادتكم ومهاراتكم الدبلوماسية ستحقق اللجنة نتائج ملموسة في سياق الولاية المناطة بها . واسمحوا لي أيضا أن أطمئني موتني الى من سبقوني في الكلام في الإعراب عن أحر تهانئنا لأعضاء مكتب اللجنة الآخرين . كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لكبار المستشارين ولأمين اللجنة .

مافتئ الفهم العميق لمفهوم نزع السلاح العالمي يكتسي أبعادا جديدة . وفي هذا السياق ، تدل المشاركة الدولية الحالية واسعة النطاق على وجود مناخ مؤات جدا لاتخاذ تدابير فعالة شاملة . إن الحد من سباق التسلح يجب أن يكون هدفا أساسيا وأن يولى أولوية قصوى في المساعي الدولية الرامية الى تحقيق نزع السلاح . ونحن نلاحظ بشعور من الارتياح التطورات الملحوظة في العلاقات بين الشرق والغرب والتغيرات الماخبة التي حدثت في أوروبا لاسيما الحدث التاريخي المتمثل في إعادة توحيد ألمانيا والتقدم في المفاوضات الخاصة بنزع السلاح التقليدي والمفاوضات المباشرة بالنجاح التي تجرى حاليا في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وهذه كلها فتاحت لنا فرصا مبشرة بالنجاح لتحقيق تطلعات البشرية الى القضاء على مخزونات الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل أيضا .

واليوم ، أصبحت التغيرات الأساسية في المذاهب العسكرية ، وصياغة أفكار جديدة مثل مبدأ الأمن الجماعي - ضمن جملة أمور - تثار بل وتناقش على الساحة الدولية . وفي هذا السياق ، لا يسع المرء أن يبالغ في التأكيد على أن المذاهب الأخرى ، مثل مذهب الردع ، قد دعمت ببساطة منطق حيازة أسلحة أكثر تقدما وتطورا . ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن إصرار معظم الدول النووية الكبرى على مواصلة اتباع نهج الخطوة

خطوة في عملية مفاوضات تحديد الأسلحة الثنائية أو متعددة الأطراف لا يتسق مع رغبات الدول المحبة للسلم ولا يحتمل أن يحول دون التحسين النوعي للأسلحة الكيميائية والنووية . إن هذا الموقف الخاطئ - الذي حال دون تومل جهود نزع السلاح الدولية إلى تحقيق النتائج الحقيقية المحددة المرجوة - قد يتسبب في ضياع الفرصة المذكورة آنفاً وبالتالي ، تكون له عواقب خطيرة وخيمة يمكن أن تعرض للخطر السلم والأمن الدوليين .

على النقيض من مناخ التفاؤل السائد في شتى المحافل والدوائر نظراً لدخول المجتمع الدولي حقبة جديدة من التعاون والانفراج ، تؤدي النضالات والمصاعبات المسلحة ، خاصة في منطقة الشرق الأوسط حيث يقع بلدي ، إلى إيجاد شكوك خطيرة في هذا السياق . فعدوان العراق على الكويت واحتلاله لها ، بما يتبع ذلك من حشد عسكري كبير وتواجد للقوات الأجنبية قد أدبنا إلى تصعيد الموقف المتوتر بالفعل في منطقة الخليج الفارسي وسيجعلان عملية انتشار الأسلحة وحيازتها وتحديثها محتملة احتمالاً كبيراً .

ومن الملاحظ أن وجود اقتصادات تعاني من الفقر ، وظروف فيها ينعدم الأمن ، وتسود العنصرية وازدراء حقوق الأمم علاوة على سياسات الهيمنة التي تمارسها الدول الكبرى ، تشكل كلها عناصر تؤدي الى اندلاع حروب جديدة . وقد لا يؤدي الكلام عن نزع السلاح في ظل هذه الظروف ، دون إيلاء الاهتمام اللازم للجذور العميقة للاتجاهات نحو العسكرية ، الى الإسهام في إيجاد الحل الكامل والشامل لهذه المشكلة . غير أننا لا نشعر بالإحباط إزاء الجهود الدولية الرامية الى نزع السلاح ، مع وجود هذه الصورة المشببة للهمة . والواقع أنه بالرغم من أن الجهود التي بذلت أثناء العقود الماضية لم تتسم بنجاح ملحوظ في مجال القضاء على الحروب والعدوان فإننا نأمل مخلصين أننا باتخاذ قرارات حازمة بشأن نزع السلاح ، وباعتماد تدابير ترمي للقضاء على أكثر الأسلحة الإنسانية ، سنكون في وضع يتيح لنا إقامة عالم يسوده السلم خال من العدوان والحرب .

وما زالت ويلات الأسلحة النووية ، التي أدى استخدامها في الماضي الى محنة ومعاناة الآف من البشر ، تشكل تهديدا خطيرا لوجود الجنس البشري ذاته . وأهم مك قانوني اعتمد حتى الآن على المستوى الدولي لتحديد سباق التسلح النووي وكبحه هو معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . ومع أن هذه الاتفاقية مازالت صالحة بالنسبة الى عدد كبير من الدول بوصفها قرارا سياسيا والتزاما قانونيا ، ومع أن انتشار الأسلحة النووية واستحداثها قد أصبح متحكما به بفضل هذه المعاهدة ، فإن عدم معالجتها لمسألة النمو النوعي لسباق التسلح النووي حقيقة تنذر بالخطر بالنسبة لعالمنا اليوم ، ويشير استبعادها للبلدان ذات القدرة على إنتاج أسلحة نووية شكوكا خطيرة في بلدان معينة في قابلية المعاهدة للتطبيق .

وقد سمح التطبيق التمييزي لمعاهدة عدم الانتشار لبعض البلدان ، وخاصة للكيان الصهيوني ولجنوب افريقيا وهما أنفسهما عنصران لانعدام الأمن وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط والجنوب افريقي ، بأن تشرع في استحداث أسلحة نووية بعيدا عن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وفي ظل تلك الخلفية - التي لم أبرز هنا سوى بعض عناصرها - لم يتوصل المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى اتفاق في الآراء حول الوثيقة الختامية للمؤتمر .

وتؤمن بلادي ، التي وضعت كل أنشطتها تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، إيماناً راسخاً أن الطريق لن يصبح ممهداً للمحافظة على معاهدة عدم الانتشار وتقليص الدوافع لحيازة الأسلحة النووية والقضاء الفعلي عليها إلاّ بوضع المرافق النووية لتلك البلدان القادرة على استحداث أسلحة نووية تحت نظام التحقق التابع للوكالة .

وأؤكد من جديد أن هذه التدابير ذات أهمية خاصة في مناطق الازمات مثل منطقة الشرق الاوسط . وهذه السياسة نفسها جعلت بلادي ، التي اقترحت على الجمعية العامة في عام ١٩٧٤ إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الاوسط ، تصمم تصميماً راسخاً على العمل من أجل تحقيق ذلك الهدف وتبدي استعداداً تاماً لذلك طيلة سنوات كثيرة . ونتطلع في هذا السياق الى النظر في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/45/435 الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الاوسط . ونحن واثقون أن جهود فريق الخبراء الاستشاريين الذين عينهم الأمين العام لتحديد تدابير فعالة وقابلة للتحقق لتسهيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الاوسط - وهي التدابير الواردة في الوثيقة المشار اليها - تشكل أساساً معقولاً للدراسة المتعمقة والشاملة لهذه المسألة في المستقبل .

وهناك مسألة هامة أخرى في إطار نزاع السلاح النووي تتعلق بضمانات الامن التي ينبغي أن تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية الى البلدان غير النووية . وينبغي أن تشمل هذه الضمانات عدم استخدام الأسلحة النووية ضد تلك البلدان . ومع أن هذا الموضوع قد نوقش في مؤتمر نزاع السلاح طيلة سنوات عديدة ، فإنه لم يتوصل بشأنه الى نتائج محددة حتى الآن .

(السيد نعيم عرفة ،

جمهورية إيران الإسلامية)

وبطبيعة الحال ، لا يمكن أن تكون ضمانات الأمن الممنوحة من طرف واحد والواردة في قرارات مجلس الأمن كافية . ومن الواضح أن هذه الضمانات ستسهم إسهاما له أهميته في إزالة الدوافع إلى حيازة الأسلحة النووية . ولكن من الضروري جدا أن تعمل معاهدة ، ترمي لأن تكون ملزمة على الدوام وتراعى بإخلاص ، على استئصال هذه العيوب .

إن إهمال معاهدة عدم الانتشار لمسألة النمو النوعي لسباق التسلح النووي واتساع نطاقه يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . ولهذا السبب كان لموضوع حظر التجارب النووية مكان مميز بين موضوعات نزع السلاح . وبرغم الجهود الكثيرة ، فما زالت التجارب النووية للأسف تجري بلا هوادة وعجز المجتمع الدولي حتى الآن عن حل هذه المشكلة في إطار سلسلة من التدابير العملية . وقد أسعدنا بالطبع القرار الذي اتخذته مؤتمر نزع السلاح بإعادة إنشاء لجنة مخصصة لحظر التجارب النووية وتحديد ولاية اللجنة ، ولكننا نرى أن هناك خطوات مباشرة أكثر ينبغي أن تتخذ لاختصار الجهود المضنية للوقت التي تبذل لإنجاز معاهدة لحظر التجارب النووية .

وكانت معاهدة الحظر الجزئي للتجارب بحد ذاتها تدبيرا فعالا ومفيدا ، فهي قد فرضت التحقق من التجارب النووية ، وخصوصا في الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، وادت إلى تفادي الاخطار الرئيسية التي كانت تتهدد الجنس البشري ، ولكن عدم اشمالها على التجارب الجوفية التي تشكل الجانب الاعظم من التجارب النووية ، يعني أن الجنس البشري يتعين عليه الاستمرار في مواجهة ذلك الخطر .

وفي هذا السياق ، تستحق الجهود الجماعية للأطراف في هذه المعاهدة عقد مؤتمر لتعديلها وتحويلها إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية الاهتمام والتقدير . وتأمل جمهورية إيران الإسلامية أن يتمكن المؤتمر المقرر عقده في نيويورك في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ بموجب قرار الجمعية العامة ذي الصلة ، من اتخاذ التدابير الضرورية من أجل اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية . ويعد التعاون من جانب جميع الدول النووية أمرا حيويا إذا أريد لتلك الجهود الدولية أن تحقق أي

نتائج ملموسة . ولا يجوز أن يكون بذل تلك الجهود ونجاحها مشروطين بموافقة جميع البلدان النووية . فتوسيع مجال التعاون الدولي والتدابير المنسقة التي تؤدي ، من بين أشياء أخرى ، إلى يقظة ووعي الرأي العام العالمي ستزيل العقبات على طريق اتخاذ تدابير شاملة وحازمة . ولهذا يراود المرء أمل كبير في أنه سيكون هناك على الأقل حافظ جاد لعقد هذا المؤتمر الذي يستهدف التعديل ولضمان التفهم الأعظم للتهديدات والمخاطر المتمثلة في التجارب النووية وإرساء الدعائم لحظر تلك التجارب .

والأخطار التي تشكلها الأسلحة الكيميائية على السلم والأمن معروفة جيدا . وفي ضوء خبرة الـ ١٠ سنوات الماضية ، سعت جمهورية إيران الإسلامية بنشاط من أجل تحقيق هدف نزع الأسلحة الكيميائية . وقد أشارت الخبرة المبررة الكامنة في استخدام الأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة القلق الشديد بين صفوف المجتمع الدولي . ويظهر هذا القلق في المحافل والمؤتمرات الدولية التي عقدت لبحث هذا الموضوع ، بل إنه يتطلب جهودا أكبر مما بذل في المنظمات الدولية في الماضي لضمان القضاء على استخدام الأسلحة الكيميائية . ومن ثم فقد بحث تصميم الدول على استثمار هذا الخطر على ظهور مرحلة جديدة . وتجرى الآن مفاوضات بشأن نزع الأسلحة الكيميائية في إطار مؤتمر نزع السلاح وتشارك جمهورية إيران الإسلامية بنشاط في المداولات الخاصة بها . وترى جمهورية إيران الإسلامية أن الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيميائية ينبغي أن تحدد وتتضمن بنودا تكفل إيجاد آلية قوية ملزمة حتى يمكن استبعاد أي إمكانية لإساءة استخدامها من الناحية السياسية . وأفضل وسيلة لأن تصبح الاتفاقية عالمية ضمان وضعها الأساسي للقضاء على الأسلحة الكيميائية ، وبذلك تكفل أمن البلدان التي لا تملك مثل هذه الأسلحة وتضمن عدم تمسك الدول الكبرى بالاحتفاظ بكميات معينة من أسلحتها الكيميائية بوصفها مخزونا آمنا ، الأمر الذي يتعرض مع هدف القضاء الكامل على الأسلحة الكيميائية .

وكان ينبغي أن تتضمن الاتفاقية أحكاما ترفع حدا للمناورات السياسية التي لا تخدم سوى المصالح الذاتية . فيجب أن يكون بالإمكان إنفاذ نظم التحقق بمنأى عن أي الأعباء السياسية وبخاصة في حالة انتهاك الاتفاقية . أما العقوبات وبرامج المساعدة فهذا أمر يفرض نفسه تلقائيا ، فضلا عن ذلك ، ينبغي ألا يكون تطبيق العقوبات أو تدابير المساعدة لمجرد الردع عن استخدام الأسلحة الكيميائية ، بل لا بد أن تمنع أيضا أي طرف ينتهك الاتفاقية من تحقيق أهدافه .

وشمة نقطة أخرى جديرة بالاهتمام ألا وهي أن أحكام أي اتفاقية لا ينبغي أن ترقى التقدم التكنولوجي للدول الأعضاء في ميدان الصناعات الكيميائية . والواقع ، أنه يتمنّى منح الدول الأعضاء معونة في ذلك الميدان على سبيل التعويض عن إلزامهم أنفسهم بالتقيّد بالاتفاقية .

ويحدونا خالص الأمل أن يتم التوصل إلى اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية لها من القوة وفيها من الضمانات ما يكفي لشحذ إرادة سياسية صلبة لدى بلدان العالم تقود إلى القضاء الكامل على تلك الفئة من أسلحة التدمير الشامل . ومن نافلة القول إنه رهنا بعقد الاتفاقية يجب على جميع الدول أن تتقيّد بالتزاماتها الدولية المنصوص عليها في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ : أي ينبغي للمجتمع الدولي أن يعتمد تدابير فورية وفعالة لمنع أي انتهاكات .

وفي مجال نزع السلاح البحري لم يحرز أي تقدم . بل إننا نشهد ، على العكس ، توسعا مطردا في سباق التسلح البحري . والواقع أن السفن الحربية والقواصات النووية من المحتمل أن تكون مصادر لآخطار جمة : وفي هذا الصدد ، يتطلب أمن الدول الساحلية عناية خاصة .

فالخليج الفارسي باعتباره من أهم الطرق المائية الدولية الاستراتيجية ، مهم لبلدان عديدة ، وأمن الدول المشاطئة ومنع المواجهة العسكرية في تلك المنطقة ذات الأهمية الحيوية جديران بكامل اهتمامنا . ومن ثم فإن جمهورية إيران الإسلامية التي لديها أطول خط ساحلي على الخليج الفارسي ، تناشد المحافل الدولية أن تولي مسألة نزع السلاح البحري عناية شاملة ، وهو ما يقتضي ضمنا مزيدا من انتباه هيئة نزع

السلاح . إن من الطبيعي أن تشعر الدول الساحلية بانعدام الأمن عندما تجد السفن الحربية الأجنبية تستخدم في حرية الطرق المائية المتاخمة لمياهها الإقليمية .

ولما كانت جمهورية إيران الإسلامية على بيّنة تامة من دورها الحيوي والحساس في الشرق الأوسط ، فقد أعلنت تأييدها لنزع السلاح ، وهي على استعداد للسعي على نحو أكثر فعالية صوب تحقيق تلك الغاية . وبالنظر الى توفير الأساس اللازم لدفع قضية نزع السلاح قدما ، وبمزيد من الجهد من جانب المجتمع الدولي ، يحدوني الأمل ، أن يتسنى للبشرية العيش في عالم لا يعرف الخوف من التهديد باستخدام أو استخدام أسلحة التدمير الشامل الهجومية ، عالم يظل فيه السلم والود العلاقات بين الدول .

السيد نياكي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أود أن استهل بياني بالإعراب عن مدى سعادتي لرؤيتكم تراسون أعمال اللجنة ، فانتخابكم اعتراف بمهاراتكم الدبلوماسية البارزة ، وخبرتكم العريضة بشؤون الأمم المتحدة . وباسم وفدي ، أتوجه إليكم ولسائر أعضاء المكتب بأحرر التهاني .

منذ دورتنا الماضية ، شهد المجتمع الدولي تغيّرات جزرية وهامة في الساحة السياسية العالمية - وليس المقصود بأهميتها إنما كنتيجة لها اقتربنا من عالم يسوده السلم ، ولكن لأنها جلبت تحديات وفرصا جديدة . فمع فجر التسعينات ، حلت نهاية الحرب الباردة ، وبرز عهد جديد من التعاون والتفاهم بين الأمم التي كانت فيما مضى على خلاف أيديولوجي . فالمواجهة الأيديولوجية بين الشرق والغرب غدت الآن من شؤون الماضي . وتعد إزالة حائط برلين وما تلاها من إعادة توحيد ألمانيا من العلامات البارزة على طريق تحسّن العلاقات بين الشرق والغرب .

وفي ميدان نزع السلاح ، أشار زوال فتور العلاقات بين الدولتين العظميين في العام الماضي توقعات كبيرة لانطلاق الجهود الرامية الى عكس مسار مباق التطلّح . إلا أن الزخم الناشئ عن توقيع معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى تضاءل ، ولكن لا يزال ملموسا نوعا ما . فلقاءات القمة بين الدولتين العظميين باتت ظاهرة مطردة الحدوث . كما أن توقيع الدولتين العظميين في قمة واشنطن في

(السيد نياكبي ، جمهورية
تنزانيا المتحدة)

حزيران/يونيه من هذا العام الاتفاق الشنشي على تدمير أسلحتهما الكيميائية ، يشهد على الروح الجديدة التي تسود العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بينما ينهضان بمسؤوليتهما في تخليص العالم من أسلحتهما المهلكة .

ومع ذلك فمما يبعث على الأسف أن القمة تركت عدة أمور معلقة ، في مقدمتها الحاجة الملحة إلى الموافقة على إجراء خفض في القوات الاستراتيجية . فحتى وإن كان تدابير في المفاوضات إلى خفض بنسبة ٣٠ في المائة ، لم يصل الزعيمان في نهاية المطاف إلى اتفاق .

كما أن الاتفاقات المبرمة حتى الآن بين الدولتين العظميين ليست إلا تدابير جزئية ، لم تسهم إلا في تدعيم احتكارهما للأسلحة الفتاكة . فاتفاقاتهما تكفل في المقام الأول عدم المساس بقوتهم العسكرية بأي حال ، ومن ثم فالترحيب بها على ما عليه لا يجعل العيش في عالمنا آمناً على الإطلاق . والواقع أن الفزع من المواقف البروغة لنشوب حرب عالمية مع المستوى الراهن من التسلح العالمي لم يتضاءل نتيجة لتقارب بين الدولتين العظميين . فإن كانت أزمة الخليج قد برهنت على شيء فهو أن خطر اندلاع حرب عالمية لم يعد أمراً افتراضياً . ويلخص الأمين العام ذلك تلخيصاً مناسباً له تقرير عن عمل المنظمة المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين ، إذ يقول :

"من السذاجة والخطورة أن نزع أننا أبحرنا عبر الأمواج الهائجة وصرنا نتمتع الآن بالحماية من المجهول . . . لا يزال يتعين التصدي الجريء للعديد من التحديات قبل أن يصبح في الإمكان القول بأن الاتجاه الإيجابي الحالي قد صار غير قابل للانعكاس وعالمياً حقاً" . (A/45/1 ، ص ٢٢)

ولترسيخ أمن الأمم ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للاتجاهات السياسية الآخذة في الظهور والتي جعلت بعض المذاهب الدفاعية غير ذات صلة . ولا يسعني إلا أن استشهد بالسيد إدوارد شيفارنادزه وزير خارجية الاتحاد السوفياتي إذ قال في بيانه في دورة الجمعية العامة الراهنة :

"وحتى في الماضي ، كانت مذاهب "توازن الرعب" و "الردع النووي"
أساليب مشكوكا فيها للحفاظ على أمن العالم . وفي ظل الأوضاع الجديدة
السائدة اليوم فقدت هذه الأساليب قيمتها تماما" . (A/45/PV.6 ، ص ٤٨)
وعلى ذلك فمن قبيل المغالطة والوهم القول بإمكانية تحقيق السلم من خلال توازن
استراتيجي في الأسلحة المميتة وبخاصة الأسلحة النووية .
ومما يدعو الى الاعتباط التقدم المحرز في فيينا فيما يتعلق بالمفاوضات داخل
مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، بشأن خفض القوات التقليدية في أوروبا . وفي
اعتقادها أن المعاهدة متى وقّعت ، ستقطع شوطا طويلا صوب إجراء خفض كبير في القوات
التقليدية في أوروبا ، المنطقة التي تضم أكبر كميات من الأسلحة .

ومن باب المفارقة أن الدول النووية الرئيسية ، على الرغم من التزامها علانية بعدم انتشار الأسلحة النووية ، لم توقف بطريقة ملموسة الانتشار العمودي ولا الانتشار الأفقي لهذه الأسلحة . وفي الوقت الذي تستر فيه الدول النووية على أطباعها تحت مظلة معاهدة عدم الانتشار ، استمر انتشار الأسلحة النووية مع التحسين النوعي والكمي لترساناتها من هذه الأسلحة . ويجب أن يشير تردد الدول النووية الدخول في مفاوضات جادة للتوصل إلى حظر شامل للتجارب ، في جملة أمور أخرى ، الشكوك حول تمسكها باحترام نظام عدم الانتشار . وأن الانباء الواردة عن اخفاق المؤتمر الاستعراضي الرابع في مسألة الحظر الشامل للتجارب تشير لدى وفد بلادي مشاعر الأسف الشديد .

وبعد الاتفاق على وقف التجارب النووية السبيل الأكيد نحو كبح تعميم سباق التسلح ، ومواصلة عدم الانتشار وتجنب خطر وقوع حرب نووية . فالأمن الدولي لا يمكن ضمانه بمجرد تخفيض عدد من يتحكمون بهذه الأسلحة . ومن غير الواقعي أن نطلب إلى الآخرين الاعتماد في أمنهم على حسن نية وأهواء الدول الكبرى - وهذا على ما يبدو اقتراح الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية . وإذا أريد لمعاهدة عدم الانتشار أن تستمر ، فيتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وخاصة الأطراف منها في معاهدة عدم الانتشار ، أن تتقيد بالتزاماتها بموجب المعاهدة بوقف سباق التسلح النووي وعكس اتجاهه .

إن تأييد تنزانيا لجميع المبادرات الرامية إلى تحقيق حظر كامل على جميع التجارب النووية ومشاركتها في هذه المبادرات ينبعان من اقتناعها القوي بأن سباق التسلح النووي لا يمكن وقفه أو عكس اتجاهه دون وجود حظر شامل للتجارب . ولهذا السبب بالذات ، نتطلع إلى الاشتراك بنشاط في المؤتمر المقبل لتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الذي أعلنت تنزانيا تأييدها الكامل له .

إن امتلاك أية دولة للأسلحة النووية أمر سيء في حد ذاته لأنه يزيد من خطر نشوب حرب نووية ، وامتلاك النظام العنصري في جنوب إفريقيا للقدرة على صنع الأسلحة النووية يمد كابوساً مرعباً . وبينما لا ينكر أي طرف أن جنوب إفريقيا لديها القدرة

(السيد نياكي ، جمهورية
تنزانيا المتحدة)

على صنع الاسلحة النووية ، فان المتعاونين مع هذا النظام أحبطوا ، للأسف ، الجهود الرامية الى منعه من توسيع برنامج أسلحته النووية . ويجدر بالدول الحائزة للأسلحة النووية ، بدلا من ممارسة الضغط على البلدان التي لا تشكل خطرا نوويا - البلدان التي ليست لديها أية قدرة نووية ولا مطامح للانضمام الى معاهدة عدم الانتشار - ان تواجه جنوب افريقيا التي تشكل الخطر الحقيقي على السلم والامن في المنطقة . ولا يمكنني ان أقنوم إغراء اقتباس أحد الباحثين الذي وفقا مؤخرا معاهدة عدم الانتشار على النحو التالي :

"انها تعمل على أفضل وجه في المكان الذي تكون فيه الحاجة اليها ضئيلة ولا تعمل على الاطلاق في المكان الذي تكون فيه الحاجة اليها ماسة ."

اننا نرحب بالنتيجة الإيجابية للمناقشة التي أجرتها هيئة نزع السلاح في دورتها في عام ١٩٩٠ حول مسألة القدرة النووية لجنوب افريقيا . وربما تذكرون ان اللجنة ظلت لاكثر من عقد تسعى الى إيجاد حل . ويحدونا الامل في أن تؤثر توصيات هيئة نزع السلاح تأشيرا ايجابيا على مناقشتنا الحالية .

كما اننا نتطلع الى تقرير الامين العام عن قدرة جنوب افريقيا على انتاج قذائف تسيارية نووية . وهو التقرير الذي طلبته الجمعية العامة في القرار ١١٣/٤٤ بء .

وكما حدث في الماضي ، كان تقرير مؤتمر نزع السلاح مخيبا لآمال الكثيرين منا . لكن التقرير يشير بعض الامل في التقدم المحرز في النظر في بعض البنود ذات الأولوية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر . واحد هذه البنود البند المتعلق بحظر التجارب النووية . فقد تم في نهاية المطاف التوصل الى توافق في الآراء على انشاء لجنة مخصصة لمعالجة هذه المسألة . غير أن هذا التطور الإيجابي في عمل مؤتمر نزع السلاح تتضاءل أهميته عندما يواصل المرء قراءة التقرير . وعلى سبيل المثال ، لم تُعط اللجنة أية ولاية تفاوضية . وعلاوة على ذلك ، لم يتسن في نهاية الدورة التوصل الى الاتفاق لتجديد ولاية تلك اللجنة في دورة المؤتمر في العام القادم .

ويشعر وفد بلادي بنفس القدر من خيبة الأمل والجزع إزاء الفشل في إبرام اتفاقية متعددة الأطراف لحظر الأسلحة الكيميائية ، على الرغم من الآمال التي عُلقت خلال دورته الأخيرة على التوصل إلى طفرة رئيسية . ومما يؤسف له أن المفاوضات تعرقلت بهجج تقنية .

وكان من المتوقع أن ييسر توقيع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على الاتفاق الثنائي بشأن الأسلحة الكيميائية اختتام المفاوضات في جنيف . وللأسف ، لم تتحقق هذه التوقعات . ولئن كنا نرحب - بل نشجع - المفاوضات الثنائية ، فلا بد لنا أن نؤكد على أنه لا ينبغي السماح لها بأن تحل محل المفاوضات المتعددة الأطراف . ولا يمكن المبالغة في التأكيد على الدور المركزي للأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح . وفي هذا الصدد أود أن أشيد بوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح وموظفيه لمواصلتهم دعم هذا الدور وتعزيزه .

ثمة مسألة أخرى تستحق منا الاهتمام ، هي امتداد سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي . وهنا مرة أخرى تعثرت أعمال مؤتمر نزع السلاح - الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة لنزع السلاح - بسبب الذين يضعون ، فعليا ، مصلحتهم الذاتية الضيقة فوق مصالح الجنس البشري . لقد أصبح الفضاء الخارجي ، المعترف به في معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ بوصفه تراثا مشتركا للإنسانية ، معرضا لخطر أن يصبح ساحة جديدة لسباق التسلح . إن الفضاء الخارجي ملك لنا جميعا ، وينبغي بالتالي استخدامه لمنفعة البشرية بأسرها .

وأود الآن أن اتناول مسألة أخرى شائكة للغاية تتعلق عليها شعوب منطقة المحيط الهندي أهمية خاصة . منذ حوالي عشرين سنة تسعى دول المحيط الهندي إلى تنفيذ إعلان عام ١٩٧١ بشأن اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم . وللأسف ، ما برحت جهودنا الرامية إلى عقد مؤتمر دولي في كولومبو لتمهيد السبيل أمام تنفيذ ذلك الإعلان ، تحبط بصورة مستمرة من جانب الدول البحرية الغربية الرئيسية . وتواصل هذه الدول ، بدافع من مصالحها الأمنية الانانية ومصالح حلفائها ، تقويض أعمال اللجنة المختصة المناط بها التحضير للمؤتمر .

وكان ينبغي ان يبسر تخفيف التوتر بين الشرق والغرب تنفيذ ذلك الاعلان . وفي هذا الصدد ، فان انسحاب الدول البحرية الغربية الرئيسية من اللجنة الخمسة يتناقض بالكامل مع روح العصر . وقد زاد ذلك من تقويض اعمال اللجنة . وفي اعقاب الازمة العراقية - الكويتية والحشد العسكري الناجم عنها في الخليج ، الذي هو جزء لا يتجزأ من المحيط الهندي ، زاد انهيار الامل في اقامة منطقة سلم . واصبحت هشاشة الدول الساحلية والخلفية امرا واضحا .

وقد حدث تطور ايجابي فيما يتعلق بالاعلان . اننا نرحب باعتماد الاتفاق المتعلق بانشاء منظمة التعاون في الشؤون البحرية في المحيط الهندي في اروشا ، تنزانيا ، في ايلول/سبتمبر من هذا العام خلال المؤتمر الثاني للجنة المشتركة بين الوزارات للتعاون في الشؤون البحرية في المحيط الهندي . فالاتفاق ، في جملة أمور ، فتح سبلا جديدة للتعاون السلمي بين دول المنطقة . ويمثل هذا الاتفاق ، في جوهره ، تدبيرا رئيسيا لبناء الثقة في المنطقة ، التي ظل التوتر النابع من التنافس العسكري بين الدولتين العظميين يسيطر عليها لسنوات عديدة . ويحدونا الامل ان توقع جميع دول المحيط الهندي على هذا الاتفاق باعتباره مسألة ذات اولوية .

أثناء تطوّر اتفاقات نزع السلاح ، كانت تُجعل بشكل متزايد مشروطة بالاتفاق على تدابير تحقق موشوق بها . وكان الاتجاه البازغ أن الأمل ضعيف في توفر الثقة بالامتثال دون وجود تحقق موشوق به ، حتى وإن كان التحقق المطلق أمر لا يمكن التوصل إليه . وبالنسبة للدول العظمى كان المبدأ التوجيهي السائد في مفاوضاتها هو "ثق ولكن تحقق" . ولئن كنا لا نشك في تلك الفكر ، فما زلنا نعتقد أن العقبة الرئيسية في الماضي كانت الافتقار إلى الإرادة السياسية . وكما أكد الاتفاق المتعلق بالقوات النووية المتوسطة المدى والآتصر مدى ، فإنه عندما تتوفر الإرادة السياسية يمكن بسهولة التوصل إلى الاتفاق بشأن التحقق .

ونحن نرحّب بجهود فريق الخبراء المعني بالتحقق والذي يعرض على اللجنة تقريره الشامل عن دور الأمم المتحدة في ميدان التحقق ، ونشني على هذه الجهود . وسيعرب وفدي عن آرائه بشأن مضمون ذلك التقرير في مرحلة لاحقة من مداولاتنا . وحتى لو فرضنا أن كل الأسلحة قد اختفت من على وجه الأرض ، فإن حياة الملايين من الناس في بقاع كثيرة من العالم ستظل مهددة بالأمراض المتوطنة والجوع وسوء التغذية . ولعله يكون من بين العوائد الرئيسية لنزع السلاح أن تتوفر الفرصة لاستخدام الموارد المفرج عنها من خلال تدابير نزع السلاح ، في تخفيف وطأة الفقر ، وبالتالي في كفالة التنمية القابلة للاستمرار .

إننا جميعا لنا مصلحة حيوية في استمرار بقاء الجنس البشري . وإذا عملنا معا من أجل تحقيق السلم ونزع السلاح والأمن العالمي سنكون في سبيلنا إلى مستقبل أكثر أمانا لأنفسنا وللأجيال المقبلة . لقد استجاب المجتمع الدولي للأزمة في منطقة الخليج بوحدة لم يسبق لها مثيل . وأملنا هو أن نستخدم هذه الوحدة - وحدة المجتمع الدولي التي تحققت حديثا - وبخاصة فيما بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن - في مواجهة الأزمات العديدة المعلقة التي لا تزال تواجه العالم اليوم . لقد ولدت الأمم المتحدة من أنقاض الحرب ، وكان القضاء على الأسلحة ، ويجب أن يظل ، من بين المهام الأساسية على جدول أعمالها .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥